مصطفى الرفاعى: امتلاك المصانع لم يجعلنا دولة صناعية.. وما كنا نباهى به تحول إلى مشكلة قومية

هامش القيمة المضافة فى أمريكا ٩٠٪ .. ومصر ١٠٪ بسبب التخلف التكنولوجى

وزير الصناعة الأسبق فى كتاب يصدر قريباً: منح أسواقنا هدية بلا مقابل للدول الصناعية مرفوض

طالب الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة السابق، بضرورة بناء قواعد تكنولوجية مماثلة للقواعد الصناعية، مؤكداً أن مصر فى حاجة ملحة لسياسة تكنولوجية واستراتيجية وفكر ومنهج لتحقيق أهدافها القومية المحددة.

وقال: إن امتلاك مصر المصانع لم يجعل منها دولة صناعية، فقد انتهى عمرها الافتراضى والطبيعى ولم تعد قادرة على إنتاج المنتج الجيد أو المنافس، وارتبكت اقتصاديات التشغيل وأغلبها مدين للبنوك ويبحث عن مشترين وكانت عند إقامتها مفخرة نباهى بها الأمم ولكنها أصبحت مشكلة قومية تبحث عن خلاص.

وأضاف الرفاعى أن بناء القدرة على التطوير والتحديث المستمر هو الضمان لاستمرار حيوية الصناعة ونجاحها بحيث يجب أن نضع التنمية التكنولوجية فى أولويات العمل الوطنى وأن تواكب عمليات التنمية الصناعية وإذا تحقق ذلك يظل السبيل للتنفيذ أمراً آخر.

وأكد الرفاعى فى كتاب جديد له بعنوان «عبور الفجوة التكنولوجية» سيصدر قريباً وخص «المصرى اليوم» بنسخة منه، أنه لا يمكن لمصر أن تتقدم بدون تداول المعرفة وهذا العنصر جزء مهم من نظام العمل فى الدول الصناعية، ولكن من المؤسف أنه فى مصر يقل الاهتمام بهذا العنصر الحيوى لأن السائد والمتعارف عليه اعتبار التكنولوجيا تخصيصاً يقتصر على التكنوقراط ولكن غالباً ما يعمل هؤلاء التكنوقراط بمعزل عن الواقع وبدون إنتاج جيد وهم ليسوا مؤثرين لأنهم يعملون فى دوائر ضيقة.

وأشار إلى أن التكنولوجيا تساهم فى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الأمريكى نسبة ٩٠٪ بينما الدول النامية ومنها مصر ببعدها عن التطبيقات التكنولوجية الثابتة تتعامل مع هامش زيادة للقيمة المضافة لا يتجاوز ١٠٪ ويمكن مضاعفة تلك القيمة لكل استثمار إذا ما تم استخدام سياسات تكنولوجية ثابتة.

د.مصطفى الرفاعى

وحول أهمية الهندسة الوطنية فى تحقيق التنمية التكنولوجية أكد الرفاعى أن الشركات الصناعية المصرية تهتم بتحقيق خطط الإنتاج من خلال انتظام التشغيل واستمر هذا الوضع منذ أواخر الخمسينيات وكان هدفها الرئيسى هو تحقيق معدلات إنتاج تقارب الطاقة التصميمية مما أدى إلى تقادم العمليات التكنولوجية وتقادم المعدات وضعف أدائها مع مرور الزمن وتخلف المنتج المحلى عن مواكبة المنتج المنافس عالمياً.

ولفت إلى أن الشركات المثيلة فى الدول المتقدمة تهتم بتحقيق الأبعاد التكنولوجية التى تشمل - بالإضافة إلى البحوث الرائدة لتكنولوجيا الهندسة والتصميم - تكنولوجيا تصنيع معدات المصانع وتكنولوجيا إدارة المشروعات وإدارة تنفيذها.

وتابع: بينما استنزفت مصر مواردها من العملات الأجنبية سدادا لقيمة المشروعات المتعاقد عليها مع الدول الصناعية فإن دولة مثل المكسيك لديها قانون لا يجيز التعاقد على أعمال هندسة المشروعات مع الشركات الأجنبية إلا فى الحالات الخاصة مثل التكنولوجيا التى لا يشملها نشاط الشركات الوطنية ولا يجيز القانون تحويل أى مستحقات بالعملة الصعبة للشركات الأجنبية إلا بعد اعتماد هيئة التكنولوجيا القومية التعاقد. وأكد أن إعطاء أسواقنا هدية بلا مقابل للدول الصناعية من خلال اتفاقيات معينة أمر مرفوض تماماً بل وضار باقتصاد مصر وضار بتوجهات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ولنا فى الصين دروس مفيدة لمن يرغب فى التعلم، مشيراً إلى أنه من الطبيعى أن تتبنى الدول الصناعية سياسات تهدم هذا المبدأ ضمن مسمى العولمة».

وليس طبيعياً أن يكون بيننا من يتبنى ويطبق هذه السياسات التى تخرب اقتصادنا وتزيد من مشاكلنا الاجتماعية. يذكر أن الكتاب يعرض لتجربة إقامة شركة وطنية كبيرة فى قطاع البترول، بتكنولوجيا وتصميم وتنفيذ مصرى، كما يكشف محاولات شركات أمريكية وأوروبية إعاقة التجربة، وعناصر صناعة الاستدامة فى التطور داخل التجربة المصرية.